

Distr.
GENERAL

TD/429
28 February 2008

ARABIC
Original: ENGLISH

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



الدورة الثانية عشرة

أكرا، غانا

٢٠-٢٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٨

اجتماع تحضيري للمؤتمر

المعونة من أجل التجارة والتنمية: نحو مبادرة تضامن عالمية جديدة

بانكوك ٢٤-٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨

مذكرة من إعداد أمانة الأونكتاد*

موجز المناقشات

١- عُقد هذا الاجتماع التحضيري للمؤتمر في بانكوك يومي ٢٤ و ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨ برعاية الفريق العامل المعني بالتجارة التابع للجنة التنفيذية للشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة (الأونكتاد)، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، واللجنة الاقتصادية لأوروبا، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي).

٢- نشأت المعونة من أجل التجارة عن تحوّل في الخطاب الإنمائي بشأن المعونة والتجارة والتنمية وهي تشكل خطوة هامة من جانب المجتمع الدولي على درب القبول بأن المساعدة الإنمائية الخاصة بالتجارة يجب أن تصحب أي جهد يُبذل بغاية إصلاح التجارة، حتى تكون الإصلاحات هادفة وتثمر أثراً إنمائياً دائماً. ويجب أن تكون المعونة من أجل التجارة متوافقة مع الاحتياجات الضخمة حتى تستفيد التنمية التجارية في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية من الفرص التي تتيحها العولمة. ويتجلى ذلك في الاحتياجات الكبرى المتصلة بالتجارة من حيث تعزيز نمو الصادرات في مناطق آسيا والمحيط الهادئ، وأفريقيا، وأمريكا اللاتينية والبحر

* قدّمت هذه الوثيقة في التاريخ المبين أعلاه بسبب التأخر في تجهيزها.

الكاربي، فضلاً عن الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية. وتتعلق هذه الاحتياجات ببناء القدرات في مجال التوريد وتعزيز القدرة التنافسية في الصناعة والسلع الأساسية والخدمات؛ وتخفيض تكاليف التجارة بوسائل منها تعزيز مرافق النقل وتيسير التجارة؛ والتصدي للحواجز غير الجمركية؛ وبناء القدرات اللازمة للاستجابة للتغيرات السريعة في معايير المنتجات وما يقترن بذلك من متطلبات متزايدة الصرامة. ومن الأهمية بمكان التعامل مع تكاليف التكيف في ضوء تآكل الأفضليات وتزايد القدرة التنافسية. وعلاوة على ذلك، يجب أن يشكّل تيسير العمليات الاقتصادية الإقليمية في البلدان النامية وتعزيزها عنصراً هاماً من عناصر المعونة من أجل التجارة، لا سيما في ضوء الدور الإنمائي الهام الذي تؤديه هذه المبادرات. ويجب أيضاً أن تحفظ المعونة من أجل التجارة استقلال السياسة العامة الوطنية وأن تُكَيَّف حسب الاحتياجات الوطنية والإقليمية مع الاستجابة للاحتياجات العامة في مجال التنمية المستدامة.

٣- وتتيح المعونة من أجل التجارة وجولة الدوحة من مفاوضات منظمة التجارة العالمية فرصة فريدة من نوعها للاستفادة من التجارة كحافز فعال للتنمية في سياق زيادة العولمة. وتوفر مبادرة المعونة من أجل التجارة التي أذن بها المؤتمر الوزاري السادس لمنظمة التجارة العالمية قاعدة متينة للنهوض بهذا الشكل من المعونة. وينبغي أن يشمل الدعم المقدم في إطار المعونة من أجل التجارة الفئات الست التي حددتها فرقة العمل المعنية بالمعونة من أجل التجارة التابعة لمنظمة التجارة العالمية. وفي الوقت نفسه، ثمة اعتراف بأن المعونة من أجل التجارة لا تمثل بديلاً للتوصل بسرعة إلى نتائج موجهة نحو التنمية في سياق جولة الدوحة، كما لا تمثل شرطاً مسبقاً لذلك. حيث ينبغي أن تشكل المعونة من أجل التجارة عنصراً مكماً لجولة الدوحة وجزءاً أساسياً من مجموعة أوسع من التدابير الإنمائية التي يجب العمل على تنفيذها بالاقتران مع تدابير إنمائية أخرى تهدف إلى تعزيز التعاون في مجالات التجارة والاستثمار والمال.

٤- والتقييم المتواصل للمعونة من أجل التجارة أمر ضروري لتقييم مدى فعالية تقديم هذه المعونة وأثرها الإنمائي كمّاً وجوداً. ويمثل الاستعراض الشامل الذي تقوم به منظمة التجارة العالمية وعمليات الاستعراض والرصد التي تُجرى على المستوى القطري آليات هامة في هذا الصدد. بيد أن هذه العمليات ينبغي ألا تشكل عبئاً زائداً يرهق القدرات الإدارية لحكومات البلدان المستفيدة. وينبغي أن يتواصل الرصد والتقييم على مستوى كل من الاستعراض الشامل والرصد القطري والجهات المانحة والوكالات المعنية بتنفيذ المساعدة التقنية المتصلة بالتجارة.

٥- وأخذت المعونة من أجل التجارة بين الجنوب والجنوب تبرز كعنصر من العناصر الهامة المُتَمِّمة للمعونة من أجل التجارة بين الشمال والجنوب. فهذه المعونة لا تقتصر على الجانب المالي فحسب، وإنما تشمل أيضاً الجانبين التقني والتكنولوجي، وبالتالي يجدر أن تحظى بعناية خاصة من حيث الرصد والتقييم.

٦- وتتطلب سيطرة البلد المستفيد على المعونة من أجل التجارة، ومشاركته الفعالة فيها، إدماج هذه المعونة في العمليات الإنمائية الوطنية واستخدام هياكل التنسيق الوطنية القائمة، عند الإمكان. ومن العناصر الهامة الأخرى لإنجاح المبادرة، هو حصول البلدان المستفيدة على الأموال المتوقعة في إطار المعونة من أجل التجارة. كما أن إشراك المؤسسات المالية الدولية، ومصارف التنمية الإقليمية ومنظومة الأمم المتحدة، فضلاً عن الشركاء الثنائيين، يتسم بالأهمية في وضع الخطط من أجل تيسير مشاركتها الفعالة في البرامج. ويمثل الإطار المتكامل المحسّن قاعدة هامة لتقديم المساعدة في إطار المعونة من أجل التجارة إلى أقل البلدان نمواً.

٧- ولتعزيز فعالية هذه المبادرة، من المهم اتباع نهج شمولي إزاء تطوير المعونة من أجل التجارة على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية. والأخذ بنهج منسقة على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية إزاء المعونة من أجل التجارة، سواء في صفوف الجهات المستفيدة والجهات المانحة أو فيما بين هذه الجهات، أمر ضروري لتعزيز التنسيق العالمي بشأن هذه القضية. وإن إدماج المعونة بشكل واضح في العمليات الحكومية الدولية من شأنه أن يدعم مصداقيتها لدى الحكومات الوطنية. وينبغي أيضاً إدراج المعونة من أجل التجارة كمحور من محاور الأونكتاد الثاني عشر وإدماجها في استعراض منتصف المدة لتوافق آراء مونتريري بشأن تمويل التنمية. فبهذه الطريقة ستساهم المعونة من أجل التجارة في تعزيز التجارة وفي تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية.

٨- ويبدو أن مستويات تمويل المعونة من أجل التجارة حاضراً والمستويات المتوقعة مستقبلاً غير كافية لإحداث زيادة هامة في أداء البلدان النامية في مجال الصادرات أو تحقيق تحسّن كبير - عن طريق التجارة - في أوضاع الناس الذين يعيشون في فقر ويعانون من الفقر المدقع. ولذلك يجب أن تساهم المعونة من أجل التجارة بدرجة كبيرة في دعم المساعدة الإنمائية المقدمة حالياً، وأن تبلغ مستوى كافياً لتلبية الاحتياجات القائمة في مجال تنمية التجارة من حيث السياسات العامة والتوريد والقدرة التنافسية. ويجب أن تشمل المبادئ التي تستند إليها المعونة من أجل التجارة القدرة على التنبؤ وخيارات غير منشئة للديون، وأن تشدّد على المساءلة المتبادلة للمستفيدين والشركاء الإنمائيين. ويجب استعراض قابلية تطبيق المبادئ الواردة في إعلان باريس بشأن المعونة، لا سيما فيما يتصل بالمعونة من أجل التجارة بين الجنوب والجنوب. وينبغي أن تُفضي المعونة من أجل التجارة إلى تطوير قدرة المستفيدين على جني فوائد من زيادة المعونة من أجل التجارة، لا سيما في البلدان النامية التي تفتقر إلى آليات تنفيذ فعالة. وينبغي أن تتضمن آليات الدعم المؤسسي الخاصة بالمعونة من أجل التجارة ترتيبات لصرف الأموال بسرعة من جانب الجهات المانحة وعمليات استشارية واسعة على الصعيدين الوطني والإقليمي في البلدان المستفيدة بغية صياغة اقتراحات مناسبة تتعلق في جملة أمور بوضع مشاريع تدخل في نطاق المعونة من أجل التجارة.

٩- وتتطلب تنمية التجارة مشاركة القطاع الخاص في الحوار السياسي والعمليات الحكومية الدولية المتعلقة بالمعونة من أجل التجارة وإبداء رأيه في هذا الشأن. ويمكن أن تشكّل الشراكات بين القطاعين الخاص والعام آلية فعالة لتقديم المعونة من أجل التجارة. وعلاوة على ذلك، يمكن لمنظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية أن تؤدي دوراً هاماً في مجال التوعية وفي وضع نهج يقوم على المشاركة إزاء المعونة من أجل التجارة. ويجب أن تُدرج هذه المشاركة في نطاق عمل اللجان الوطنية والإقليمية المعنية بالمعونة من أجل التجارة.

١٠- ولوكالات الأمم المتحدة دور هام تؤديه في تنفيذ مبادرة المعونة من أجل التجارة على المستويات المتعددة الأطراف والإقليمية والوطنية على نحو يكمل مساهمة منظمة التجارة العالمية في هذه العملية. وفي هذا الصدد، هناك حاجة إلى مزيد من التنسيق في مجال السياسة العامة وتحديد الأولويات على جميع المستويات، وإلى تعزيز التناسق والتآزر في الوصول إلى الموارد وتنفيذ مبادرة المعونة من أجل التجارة. ويجب على الأونكتاد، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومركز التجارة الدولية، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، واللجنة الاقتصادية لأوروبا، واللجنة الاقتصادية لأمريكا

اللاتينية والبحر الكاريبي واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا أن تعمل جنباً إلى جنب في مجال المعونة من أجل التجارة، وذلك حسب ما تتمتع به كل جهة من ميزات نسبية في مجال المساعدة التقنية المتصلة بالتجارة. ويمكن تنسيق المعونة من أجل التجارة بشكل مجدٍ في إطار الآليات القائمة، كالفريق العامل المعني بالتجارة التابع للجنة التنفيذية للشؤون الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة، ومجموعة التجارة والقدرة الإنتاجية لمجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة والبرامج القطرية التي تدخل في نطاق مبادرة الأمم المتحدة لتوحيد العمل. ويمثل الفريق الاستشاري لمنظمة التجارة العالمية آلية أخرى من الآليات الكفيلة بتعزيز التنسيق بين منظمة التجارة العالمية، ومصارف التنمية الإقليمية، ووكالات الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية. ومن النتائج التي يمكن أن يتمخض عنها الأونكتاد الثاني عشر، وضع أنشطة مشتركة في مجال المعونة من أجل التجارة تجمع بين الخبرات المكتسبة لدى هيئات الأمم المتحدة. وقد اقترح مندوبون أن يؤدي الأونكتاد، بالإضافة إلى اضطلاع به بأنشطته الحالية في مجال المعونة من أجل التجارة، دوراً ريادياً في رصد وتقييم المعونة من أجل التجارة بين الجنوب والجنوب، وأن يتمم مبادرة منظمة التجارة العالمية بشأن المعونة من أجل التجارة.

١١ - ويمكن أن يتناول الأونكتاد الثاني عشر، عند الاقتضاء، جوانب من هذه التوصيات ويساهم في الجهود الدولية الرامية إلى تنفيذ مبادرة المعونة من أجل التجارة، وأن يضع هذه المبادرة في السياق الأوسع للحوار والتعاون بخصوص التنمية.

— — — — —